عن أي ديمقراطية تتحدّثون -6- هل ستجهض الديمقراطية مشروع وحدة الأمة؟

01-10-2004

ما يعانيه العرب من انحطاط وإحباط وليد شبكة معقدة ومترابطة من الأسباب ولا علاج له خارج شبكة معقدة ومترابطة من الحلول. معنى هذا أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون "الحل" حتى ولو فرضنا حسن تطبيقها، ولا بد أن تكون جزءا من

بقلم د . منصف المرزوقي

هل ستجهض الديمقراطية مشروع وحدة الأمة؟

إنّ ما يعانيه العرب من انحطاط وإحباط وليد شبكة معقدة ومترابطة من الأسباب ولا علاج له خارج شبكة معقدة ومترابطة من الحلول. معنى هذا أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون "الحل" حتى ولو فرضنا حسن تطبيقها. لا بد أن تكون جزءا من منظومة الحلول القادرة وحدها على وضع الأمة أخيرا على السكة.

نجد في مشروع حركة "المؤتمر القومي العربي" بداية الوعي بهذه الرؤيا. فبرنامج "الحل" بالنسبة لهذه الحركة الفكرية والسياسية يتكون من ستة نقط (المستقبل العربي سبتمبر 2003 -مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت)

- الوحدة العربية (لمواجهة التجزئة بكل صورها القطرية والطائفية والقبلية)
- التنمية المستقبلية(لمواجهة التخلف أو النموّ المشوّه التابع)
- العدالة الاجتماعية (لمواجهة الظلم والاستغلال بكل صوره ومستوياته)
- الاستقلال الوطني والقومي(لمواجهة الهيمنة الأجنبية والإقليمية والدولية)
- التجدد الحضاري(لمواجهة التجمّد الذاتي من الداخل والمسخ الثقافي من الخارج)
- الديمقراطية لمواجهة الاستبداد بكل صوره وأشكاله.

إن فهم تعدّد أبعاد الحلّ يعدّ تقدّما هائلا بالنسبة للذهنية الأحادية التبسيطية التي حكمت العقل السياسي العربي طيلة القرن الماضي. الإشكالية الآن مدى تجانس القطع الست التي تشكل "المحرك".

نعرف اليوم أنّ المشروع الوحدوي كان مع التنمية والمواطنة، من أهمّ ضحايا النظام الاستبدادي، أن هذا الأخير منع تكوين الفضاء العربي الواحد باليات مختلفة من بينها استحالة التوافق بين دكتاتور وآخر لا يطمح كل واحد إلا لبسط سلطانه على خصمه، مرورا باحتماء المستبدّين المهددين بالأجنبي للبقاء في السلطة، دون أن ننسى الخصومات الشخصية بين الطغاة.

لكن هل نحن متأكدون أن النظام الديمقراطي سيفتح لنا الباب الذي أغلقه الاستبداد؟ من أين للديمقراطيين العرب الثقة في أن بوسع الديمقراطية تجديد المشروع العروبي ونفخ روح جديدة في محتضر يتمنى له الكثيرون موتا بلا بعث؟ ألا يمكن أن تكون الديمقراطية هي التي ستقبر المشروع نهائيا؟ فالاستبداد لم يكتف بضربه في الماضي وتعطيله في الحاضر وإنما ارتهن أيضا مستقبله.

لا يمكن أن ننكر وجود ردة فعل شعبية في سوريا والعراق وليبيا، قد تكون عابرة وقد تكون أعمق مما نظنّ، تضع في سلة واحدة جرائم وفظاعات النظام الاستبدادي والمشروع الوحدوي الذي شاء حظّه العاثر أن يكون الايدولوجيا الرسمية والغطاء الجميل للأنظمة الطائفية والمخابرات والفساد والقمع لنذهب إلى أبعد من هذا. ألا يمكن أن تجرّأ الأقطار نفسها التي نحلم بتوحيدها؟ إن ما ننساه هو أن النظام الاستبدادي العربي خرّب المشروع الوطني قبل أن يجهض المشروع العروبي. لقد تشكّلت داخل الدولة الوطنية المبنيّة نظريا على تجاوز الطائفية والقبلية

والجهوية، كل مقومات نظام قبلي طائفي أي معادي لمبادئ الوحدة الوطنية لأنه من طبيعة حكم ظالم عنيف ومهدّد دوما، الاحتماء بالأقربين وإطلاق أيديهم مقابل الدعم والحماية. لا غرابة أن يقع الجمع في الأذهان بين المستبدّ من جهة وعشيرته أو طائفته من جهة أخرى، فتترعرع في صمت القمع الضغائن الدفينة والأحقاد المرجأة. هكذا توارت تحت رماد الوحدة الوطنية المفتعلة جمرات انقسامات خطيرة، دينية في لبنان ومصر، طائفية في سوريا، عرقية في السودان والعراق، عشائرية في السعودية واليمن وبلدان الخليج، ثقافية في الجزائر والمغرب.
إن الامتحان القاسي الذي تتعرض له الوحدة الوطنية اليوم في العراق والسودان ليس بالضرورة آخر مآسينا في هذا الميدان.
لقائل أن يقول أن هذين المثالين يبرّآن النظام الاستبدادي أكثر مما يدينانه، فالانفصال الضمني لشمال العراق وجنوب السودان كان كامنا في الفوارق العرقية والثقافية. لذلك كان الاستبداد ولا يزال الضامن الأساسي للوحدة الوطنية. لكن اعتراضا كهذا غير جدّي لأنه لا معنى ولا وظيفة لوحدة وطنية مفروضة بالقوّة. فإمّا ترتكز على شعور عميق بالانتماء إلى نفس المجموعة وعلى التضامن الحرّ... أو لا تكون. أضف إلى هذا أنّ الفوارق العرقية والثقافية، التي أخضعها الاستبداد بالحديد والنار، كانت قابلة للترويض في إطار نظام فيدرالي عادل كالنظام السويسري مثلا.
على كل حال، نحن لا نستطيع إعادة كتابة التاريخ أو اللعب بفرضيات لا تخضع للتجربة. كل ما يمكن أن نقوله أنّ استفتاء حرّا في العراق أو السودان اليوم سيؤول بصفة شبه حتمية إلى تفجّر الدولتين للظروف الموضوعية والتاريخية من جهة، ومن جهة أخرى بسبب الطريقة التي تعامل بها الاستبداد مع هذه العوامل المتقدمة عليه .
وفي نفس السياق علينا أن نتوقّع أنّ عودة السيادة للشعب عبر انتخابات حرّة ونزيهة، ستعطي دفعا هائلا لمطالب الخصوصيات التي قمعت إبان الاستبداد حتّى ولو لم تشكّل تهديدا صارخا للوحدة الوطنية.
ثمة خطر حقيقي من تشكّل أحزاب وطنية بأضيق مفهوم وحتى طائفية وعنصرية تستلهم معاداتها للعروبة من مصادر ثلاثة: المطالب الشرعية للأقليات، العمالة لأنظمة غربية تتربّص بكلّ ما هو عروبة وإسلام وبحث المقاولين النشيطين عن 'أسواق' سياسية أضمن ربحا من مشروع أحالوه مبكّرا على متحف الأحلام الضائعة.
لا أحد يستطيع التكهّن بالدور الذي ستلعبه الديمقراطية في الجزائر والمغرب. هل ستفتّت مطالب الأمازيغ في البلدين أم هل أن الاعتراف لهم بالحقوق السياسية سيدفع عن القطرين بلاء 'السودنة' و'الأكردة'؟ إنّ الأصوات التي تدعو إلى إحياء فكرة فرعونية مصر وخروجها من العائلة العربية بداية مسلسل لا يجوز الاستهانة به وظاهرة لن تبقى معزولة. لننتبه لخطورة طرحها مثلا لقضية اللغة، حيث تدعو إلى كتابة الدارجة المصرية والتخلّي عن الفصحى. إن تحقيق مشروع كهذا لن يعني إلا الإجهاز على الأمّة عبر تدمير عمودها الفقري: لغة الضادّ. ليس من باب الصدفة أن تطفو على السطح تلك النظريات السخيفة التي طالما قارنت العربية باللاتينية منادية بضرورة تحرّر 'اللغات' العربية من سطوة لغة 'ميتة' ولم لا ظهور 'لوثر' عربي يترجم القرآن إلى 'اللغة التونسية' حتى يفهم التونسيون ما يقوله النص باللغة الميتة.
هل يجب أن نخشى دفعا أمازيغيا في الجزائر والمغرب لاستبدال العربية باللهجات المحلية سواء كانت من أصل عربي أو أمازيغي ومن ثمة قطع الحبل الوريدي بين المغرب والمشرق ثمّ فرض توجّه نحو أوروبا للاندماج فيها. ليس بديهيا أيضا أن تقبل الشعوب الخليجية باتحاد لا يعني شيئا آخر غير ذوبان سكّر ثروتها داخل أنهار من الفقر العربي(بدل ذوبانها في كروش أمرائها). أما فلسطين التي خذلتها الدول وحتى الشعوب العربية، فليس بديهيا ألا يفضّل يوما شعبها البطل المثخن بالجراح اندماجا في تجمع إقليمي مع إسرائيل. أمّا من سيبادرون بالصراخ أن هذا مستحيل، فالمرجو منهم العودة إلى تاريخ العلاقات الألمانية الفرنسية.

إنّ بوسع التاريخ أن يتمخض عن مفاجئات لا نتخيلها مثل وحدات إقليمية كاتحاد الهلال الخصيب تحت سيطرة إسرائيل، واتحاد المغرب العربي تحت سيطرة الاتحاد الأوروبي، واتحاد دول الخليج تحت سيطرة أمريكا، وربما اتحاد وادي النيل تحت سيطرة أمريكية –أوروبية-إسرائيلية.
يتطوّر السؤال إذن ليصبح: إذا فرضنا أن الديمقراطية ستشكّل هزّة خفيفة وليس زلزالا يدمّر حتى الوحدة الوطنية، فماذا سنفعل كديمقراطيين برفض الأقليات الدينية وحتى الاقتصادية فتح الفضاء الوطني على الفضاء العربي؟ وبعبارة أخرى: حيث إن الفضاء الوطني أو الإقليمي هو نفسه لم يستنفذ كلّ شروط وحدته وحيث إن الديمقراطية قد تعطي للأقليات الدينية والثقافية حقّ رفض أي اتحاد عربي تخشى من الذوبان فيه، فكيف لنا تصوّر بناء الفضاء العربي الواحد في مثل هذه الظروف؟
إن تجارب الدول القريبة منا بخصوص علاقة الديمقراطية والوحدة السياسية متضاربة. حقّا هناك التجربة الأوروبية التي تظهر أن الشعوب لا تتوحّد، رغم الخلافات التي تشقها وخلافاتها الداخلية، إلا عند استتباب النظام الديمقراطي... أن انهيار الدكتاتوريات في ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا واليونان والبرتغال ثم في بلدان أوروبا الشرقية، كان الشرط الأوّل لقيام الاتحاد الأوروبي. لكن الديمقراطية هي التي دمّرت وحدة يوغسلافيا أو الاتحاد السوفيتي.
إن التنبيه لهذه الأخطار لا يعني أنّ علينا رفض الديمقراطية باسم اتحاد لن يحصل في كلّ الحالات تحت راية الاستبداد، وإنما الوعي بأننا نتعامل مع أداة بالغة التعقيد والأبعاد، منها التي نتوقع ونريد ومنها التي ستشكّل معضلة بالنسبة لمشروع تتحرّري متكامل تشكلّ الديمقراطية جزءا منه، لا مبتدأ الخبر ومنتهاه.
*
ثمة اليوم إغراء كبير من قبل صغار النفوس والأفق للاستقالة من عروبة تبدو مفلسة بكل المعاني والمستويات، وقد وضع المستهلك في نفس السلّة التاجر الغشاش والبضاعة المتضرّرة من غشّ البائع.
أليس من المضحكات المبكيات أن النظام الليبي، هو الآخر قرر الاستقالة من العروبة التي ساهم كثيرا في تخريبها مكتشفا فجأة إفريقيته. لا يبقى لنا غير أن نصلّي لأفريقيا المسكينة.
إن تجدّد أمتنا يمر بوحدة ليست تكرارا لماض خيالي وإنما خلقا لاتحاد جمهوريات المواطنين العرب كلنا نعلم مدى حاجتنا لفضاء قومي أوسع للحرية والتآخي ولا علاقة له بأي صورة لدولة مركزية قومجية متطرفة مبنية على العداء للخارج وقمع الأقليات.
إذا كان الإسلام هو المسلمون والديمقراطية هي الديمقراطيون، فإنّ الإتحاد هو الاتحاديون وقدرتهم على ترجمة المشروع إلى واقع. هؤلاء الاتحاديون هم ضرورة ديمقراطيون لأن الديمقراطية شرط ضروري لنجاح المشروع، كما يثبت ذلك فشل الوحدويين الاستبداديين ونجاح التجربة الاتحادية الأوروبية.
الدرس الأوّل الذي تعلمنا إياه هذه التجربة أن الاندماج لا يكون إلا بين دول لم تعد تخشى على وحدتها الوطنية أو على حدودها. معنى هذا أن نضالنا الطويل من أجل الاتحاد العربي يبدأ بنضال من أجل الوحدة الوطنية. إنّ مهمّة الديمقراطيين العرب أين تواجدوا تعزيز هذه الوحدة لأن الشظايا أصعب تجميعا من الأجزاء الكبيرة. فعلى صعيد المغرب الكبير مثلا لا يجب أن يتردد العروبيون لحظة عن دعم المطالب الثقافية للأمازيغ على عكس القوميين التقليديين.
إنّ المغرب الكبير منذ تخليصه من الاحتلال البيزنطي هو نتاج شعبين توأمين حاربا معا في الأندلس وصنعا معا الحضارة التي تميزه وقاوما معا الاستعمار واختلطت الدماء بالدماء على مرّ التاريخ فتعرّب الأمازيغ وتمغزز العرب، وأصبحت الحدود بين العروبة والأمازيغية تمرّ داخل كل مغاربي. ورغم هذا المصير المشترك، أبقى الاستبداد الثقافة الأمازيغية في الظلّ وغيب اللغة وتجاهل وجود الشعب التوأم وما له من حقوق، فنشأت الحركات المتطرفة كالتي توجد في

منطقة القبائل برفضها لكل ما هو عربي وتوجهها للغرب وحتى لإسرائيل وتصديها لكتابة الأمازيغية بالأحرف العربية.
تفرض علينا النزاهة وبعد الأفق السياسي أن يعترف كل العرب -وعلى رأسهم الاتحاديون- للأمازيغ في المنطقة المغاربية والأقباط والمسيحيين والأكراد والأفارقة في السودان وموريتانيا، بكل حقوقهم الثقافية والسياسية. إن أي مواجهة بين العروبة وبين الخصوصيات الوطنية لن تعود إلا بالوبال على العروبة وعلى المشروع الاتحادي.
والدرس الثاني للتجربة الأوروبية أن الاتحاد الأوروبي لم يكن مشروع كل الأحزاب الديمقراطية الوطنية. فقد حاربته البعض منها باسم الخصوصية مثلما سيقع ذلك في فضائنا العربي.
معنى هذا أن الاتحاد العربي إذا قدر له أن يولد من رحم عملية شبيهة، فإن الأمر سيتطلب تجند جزء هام ومؤثر من القوى الديمقراطية العربية لربح معركة الأفكار ضد صغار النفوس والأفق حتى يصبح بديهيا للكلّ أن العامل أو العالم المصري والفنانة اللبنانية والأديب السوداني المستثمر الخليجي والفلاح العراقي والكاتب التونسي والصحافي الفلسطيني والسائح المغربي الخ، بحاجة إلى فضاء كبير مثل الفضاء العربي، هم فيه أسياد بدل من التقوقع على فضاءهم الضيق أو التسول والتطفل على فضاءات الآخرين.
إن مهمة الديمقراطيين الاتحاديين ليست خلق الحزب القائد ليصبح الحزب- القيد كما حدث ذلك مرارا. هي ليست بناء "كارتل" أحزاب ديمقراطية تتحالف بينها ضدّ البعبع الاستبدادي أو المنافس الإسلامي. إن دورهم المعقد يمر من تكوين الأحزاب والتنظيمات إلى تثوير العقليات وغرس الديمقراطية في العقول والقلوب إلى دفع كل القوى السياسية بما فيها القومية الجديدة والإسلامية المتنورة إلى جعل النظام الديمقراطي خيارهم الإستراتيجي وليس فقط التكتيكي الانتهازي. فليتأهب الاتحاديون إذن إلى عقود من الدعوة والضغط والتربية وهم في المعارضة وعقود أخرى من التفاوض المضني والجهد الجهيد ليتبلور الاتحاد إذا حكموا يوما.
لا يجب أن يخفى عنا هنا، أننا ربما بصدد السقوط في الفخ الذي سقط فيه القوميون الاستبداديون. هم أيضا كانوا يتصوّرون وحدتهم على منوال أوروبا، لكن من أوروبا القرن التاسع عشر. لقد كانت الوحدة الألمانية والإيطالية النموذج الماثل أمام أعينهم. هكذا بقوا ينتظرون بزمارك العرب فرأوه مرة في عبد الناصر وأخرى في القذافي بل وحتى في صدام حسين. وفي أحسن الأحوال رأوا الحل في النموذج السوفيتي، حيث يجب على حزب البعث أن يستولي في العشرين قطرا على السلطة ليتم التوحيد تحت راية الحزب الرائد وقيادته المركزية الحكيمة. ورأينا قدرة هذا الحزب الواحد على التفريق وهو يستولي على مقاليد السلطة في قطرين فقط هل نحن بصدد تكرار خطأ آبائنا المبهورين بالمثال الأوروبي لا نقل عنهم انبهارا وتقليدا أعمى؟ ألسنا بصدد الجري وراء نموذج غير قابل للتطبيق لأنه مثل اللاّئكية وليد تاريخه وإذا نقل مسخ وأنتج ما لا نتوقّع أو نرضى؟ أليست القاعدة المعروفة أنّ التاريخ لا يكرّر نفسه وأن له حلولا مختلفة لنفس المشاكل؟.
إن هذا الاعتراض صائب منهجيا ويجب أن يبقى ماثلا بين أعيينا لتكون لنا دوما من المرونة الفكرية ما يكفي للتأقلم مع معطيات تتغيّر باستمرار وتفاجئنا دوما. كل ما نستطيع قوله في هذه اللحظة من تاريخنا أنه لا خيار لنا غير تجربة هذا الطريق بعد أن تبين أن النموذج الاستبدادي يؤدي إلى عكس ما نطمح له. يبقى إغراء انفجار تحت قيادة ثورة إسلامية – قومية يختصر كل هذا الطريق. إن حدوث شيء كهذا أمر غير مستبعد خاصة في ظروف الاحتقان المتزايد للوضع السياسي في المنطقة.
الإشكالية هي هل ستستطيع القوى الديمقراطية أن تؤثّر على طريقة بناء النظام الوحدوي الجديد وهل ستستثمر القوى الأخرى تجارب التاريخ لتخلق بدل أن تكرّر. في هذه الحالة فإن البناء سيستقيم وسيصمد، أمّا إذا تمخضت الثورة عن "اتحاد سوفيتي" عربي، فلن يطول الوقت

حتى يبدأ العرب الذين ترجّوا الوحدة بكل قواهم الحلم..... بالانفصال.

***

الحلقة المقبلة: حتى نجدّد آليات التفكير؟